غيره ان يصلح حتى تزول النجاسة من غير بدن من وي عليه وغيره مما ينكح
فيجوز نكاحهما ان يتزوج سواكانا ذكرين او انثيين او مختلفين ويجب الستر
والتحفظ ما امكن وفي الجملة فانهما بعد ان من الاربعين حيث كانا متوحدين
الى المحلة بان كان كل منهما يجب الارث لو كانا مختلفين بان كان احدهما
ظهر الارث فلانثى ذلك ويكون هذا عذرا في اسقاط الجمعة عن احدهما
اما الجماعة فيمكن اتيانها بغيرهما فلا تسقط فان تعقب احدهما
فاء ذهلم حياة احدهما استقلا لاقوم احدهما وبقيطة الارث فكالاثنين
انهم والا فكواحد كما مر وقد يعرض لهما ايضا السدس اذا ي بالنظر
للحقيقة واذا سميناه ثلث ابا في حملا بعدم الحاجب من الثلث الى السدس
وقد يجامع الثلثان محمد البعدي منهما فعل البعدي من جهة امها فان الاب
كام ام الاب فسقط بالقربى من جهة الاب كام الى الاب كما صححه ابن
الهائم اخذا من الضابط المذكور وقد يجتمعان بينهما اذا ادلى
كان منهما بنت او بنت ابن او هما او بنتا ابن فله السدس وفضا
والباقي بعد فرضه وفرض البنت او بنت الابن او هما بالعصوبة
وتسقط الجدات كهذا الفروع في الحجب بالشخص حجب
حرمان كما قاله ولا يمكن دخوله على ستة الابوان والزوجان والولدان
ويجاء على غيره كما مر وذكر الحواشي انما عشر صنفا الجدات والاجداد
وولد الام والاخ الشقيق والاخ للاب وابن الاخ الشقيق وابن
الاخ للاب والعم الشقيق والعم للاب وابن العم الشقيق وابن العم
للاب والمسكين اقتصر اهم على الحمة الاولى وذكر انه الباقون منهما
وسكت عن حجب ولد الابن بالابن لانه معلوم ولانه لا يجب دائما
بل اذا كان ولد الصلب ذكرا فيه تفصيل سكت عنه وسيذكره
في الامم التتمة فلا تغفل كملة الثلثين مراد اهنا بذلك ان السدس
ليس فرضا مستقلا بل هو مكمل للثلثين بدليل انه لا يجب عند استواء
البنات او بنات الابن الا قريبات من الثلثين فتامل يعصبون

اخواتهم

اخواتهم قال ابن قاسم المراد حصر تعصيب اخواتهم فيهم لاحصر الارث في
الاخوات وانما ذكرت عبارته ذلك فلا يرد قولنا ان ابن الابن يعصب عمة اخته
الضمن بنات الابن من درجة كبنت عمه وكذا من هي فوقه كعمة
وعمة ابيه وعم جده وبنت عم ابيه وبنت عم جده ان لم يكن لها اخ
من الثلثين وعم الاعمام اذ وكانه سكت عن الابن ولجد مع انهما
يرثان دون اخيهما لعمهما من الاعمام بجامع ان الاخت في الوصايين
عمة او سم فان قلت قلما ترا صانه عدم ارثهما للاعمام على اصالته
للاب ولجد قلت لان ارث الاعمام بالتعصيب فقط بخلاف الاب والجد
فانهما حالتين فكان اضافة عدم تعصيبهما للاعمام اولى تامل
وبنو الاعمام هو من الاظهار في محل الاضمار لغير حكمة وذا ان تكرار
حكمة الايضاح على المشدي فصل في الوصية

التامل للايصا لانها تطلق على المعين الموصى به وعلى الايصا
بحقوق اولاده واذا اماناتي الناس وقضاء ديونهم وعلى صيغة
الوصية بالمعين ومنه قوله الاتي وشرعا الايصا تبرع يحف
اي قبل تلك اطلاقات من وصى بخفيف بوزن دعى ووفى
خير دنياه كخير عقباه عبارة بعضهم وصل التوبة الواقعة بعد
الموت بالقربات المنجزة في حياته هذا ينتفي ان يكاد وصل خير
عقباه كخير دنياه لكن قال ق ل د ما ذكره الشارح قلت اما سلم
قال ابن حجر وهذا اوضح لان المقصد بالوصية الايصا بما
او ما قد منه مخرج في حياته او منه يعلم انه في خير دنياه عقباه
منه الخير الواقع في عقباه وليس المراد بها فعل المفضل قال ابن
قاسم وقد يكاد الخبرة الصادرة من الموصي ليس الا الايصا وهو
في حياته والواقع بعد موته اما هو الاثر وقبول الموصى به من الموصي
له وقد يجاب بان كون الاعتاق الموصى به واقعا بعد الموت واعطاء
زيد بعد موته الموصى به ينسب اليه لتسببه فيه لا بمعنى الايصا